كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

المرحلة الثالثة/ فرع النفط

محاضرات في السياسات النفطية

استاذ المادة: الدكتور يحيى حمود

أولاً: مدخل في دراسة السياسات النفطية.(Introduction to the study of oil policies)

يقصد بالسياسة النفطية: الإجراءات والوسائل التي تعمل على تنظيم الصناعة النفطية بمراحلها المختلفة بما في ذلك التحري عن النفط وحفر الآبار واستصلاحها وإنتاج النفط الخام وعزل الغاز ونقل وتصفية وتخزين وصنع المواد المذكورة ومنتجاتها ومستخرجاتها فضلاً عن التسعير العادل لهذه المادة وزيادة القدرة على التصدير وجذب الاستثمارات الضرورية لتطوير القطاع النفطي وتحديد القرار الصحيح في نوعية استثمار هذه الثروة الوطنية[1].

لقد ازداد الاهتمام بدراسة أسواق النفط و تأثيراتها في الاقتصاد بشكل كبير بعد عام 1973 نتيجة حصول تغيرات جوهرية في هذه الأسواق وظهور ما يسمى بأزمة النفط الأولى بسبب ارتفاع أسعار النفط بنحو عشرة إضعاف، وتغير ملكية الموارد النفطية من الشركات العالمية الكبرى إلى الحكومات الوطنية، فضلاً عن زيادة الطلب العالمي على النفط بصورة مستمرة نتيجة لاستخداماته المتعددة وارتباطه بالتطور الصناعي واستخدامه كوقود في قطاع النقل والمواصلات فضلاً عن الاستخدام المنزلي مما أدى إلى ارتفاع كبير في معدلات استهلاكه عالمياً فبعد ان كان 5 ملايين برميل يومياً عام 1950 ارتفع إلى 22 مليون برميل يومياً عام 1960 وتضاعف ليبلغ 60 مليون برميلا يوميا في عام 1980 مما زاد من أهمية الدراسات النفطية. فقبل تلك المدة كان اهتمام الدراسات الاقتصادية يدور في ظل احتياجات التنمية الاقتصادية والتركز على قطاع الصناعة والتجارة الخارجية كمحرك للنشاط الاقتصادي ومن ثم تحليل الاقتصاد الكلي ومتغيرات الدخل القومي والإنفاق وتدخل الدولة.

يعد النفط الخام مورداً طبيعياً ناضباً يمثل جزءا من احد عناصر الإنتاج، وهي الأرض التي تشمل الموارد الطبيعة على سطحها وبما تحويه من غابات ومراعي، كذلك الغلاف الجوي المحيط بالأرض وما يحتويه من غازات، فضلاً عن ما في باطن الأرض من موارد معدنية مختلفة ومصادر الطاقة كالنفط والغاز والفحم وغيرها. إلا انه لا يمكن اعتبار الموارد المذكورة أعلاه ذات قيمة اقتصادية ما لم يتوافر فيها شرطان مهمان:

- أولهما وجود طرق فنية لاستخراجه، اذ ان تحسين طرق التكنولوجيا تؤدي إلى سهولة استخراج هذه الموارد ضمن الإمكانات الاقتصادية.
- ثانيهما وجود طلب على المورد ذاته او على الخدمات التي ينتجها. أي الإنتاج من اجل الاستغلال الاقتصادي بهدف إشباع طلب معين. فإذا لم يتوافر احد هذين الشرطين، فان المورد لا يعدو ان يكون شيئا ماديا ليس ذا قيمة اقتصادية كمورد، فعلى سبيل المثال النفط الخام لم يكن له قيمه اقتصادية كبيرة في القرن الثامن عشر لعدم

([1]) شركة نفط الجنوب،**الدليل الصادر عن شركة نفط الجنوب لعام 2007**، 2007، ص1.

توفر التكنولوجيا التي تسمح باستخدامه، فضلاً عن بدائية صنع المحركات التي كان معظمها يعمل بالفحم الحجري مما أدى إلى قلة الطلب عليه.

ويمكن تصنيف الموارد الطبيعية على أساس الإطار الزمني لبقائها أو فنائها إلى نوعين رئيسين هما:

1- الموارد المتجددة(Renewable resources): هي الموارد القابلة للتجديد بصورة طبيعية، ويمكن ان تكون مستقلة عن النشاط الإنساني مثل الطاقة الشمسية وطاقة المد والجزر وطاقة الرياح، أو تتأثر بالنشاط الإنساني مثل الأراضي الزراعية، الغابات، المياه، الحيوانات، الطيور، الأسماك، ان المشكلة التي تعانيها هذه الموارد هي تغير الظروف المؤاتية لاستمرار تجددها عن طريق التلوث مثلاً او إساءة الاستغلال والإفراط في الاستخدام الذي من شانه ان يؤثر في استمرار تجددها.

2- الموارد غير المتجددة(Non-renewable resources): وتسمى أيضاً بالموارد الناضبة وهي الموارد ذات العرض المحدود وتتحدد في نقطة زمنية معينة. او هي الموارد غير القابلة للتجدد بسرعة ويكون تعويضها بطيئاً جداً عند استعمالها بشكل مكثف ولا بد من ان يأتي الوقت الذي تنضب فيه. وبعبارة أخرى ان المادة الناضبة هي ثروات آيلة للزوال وتكون محدودة بحجم معين ولا يمكن تعويضها، أي ان لها عمراً محدداً بمدى زمني معين، فهذه الموارد تنفد بالاستعمال، ولا يمكن توفيرها في المستقبل، ومن أهم هذه الموارد: النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم الحجري واليورانيوم وغيرها.

فاحتياطيات النفط الخام الذي هو محور هذه الدراسة، تتضاءل كمياته داخل الأرض كل يوم بمقدار الإنتاج بغض النظر عن الاستكشافات الجديدة التي تزيد احتياطياته في مختلف العالم، ويترتب على تعريف الموارد غير المتجددة أمور مهمة تؤثر في أسواق النفط يمكن توضيحها بالآتي:

1- تشكل الموارد غير المتجددة ومنها النفط الخام أهمية اقتصادية كبيرة بسبب ندرتها النسبية التي تمثل قيدا على إمكانية استمرار النمو الاقتصادي وخاصة النمو الصناعي، ويتوقف النجاح في التصدي لهذه الأزمات وتحقيق مستويات أفضل للرفاهية الاقتصادية في المستقبل على حجم ونوعية ما يتاح من موارد اقتصادية وعلى كيفية استخدامها بشكل امثل.
2- إنتاج النفط الخام واستهلاكه في المدة الحالية يؤثر في الإنتاج والاستهلاك في المدة المستقبلية، ومن ثم فان أسواق النفط يجب ان تحلل ضمن سياق ديناميكي يأخذ بنظر

الاعتبار الانخفاض في الاحتياطي واحتساب القيمة العادلة لهذا المورد، لان الاستخدام المتسارع للنفط سوف يؤثر في الرصيد المتبقي منها الذي يكون متاحا لاستخدام الأجيال المقبلة بما يحفظ مستوى مقبولا للمعيشة والرفاه.

3- عند دراسة النفط لابد من التفرقة بين الثروة(Wealth) والدخل(income) يقصد بالثروة هي مجموع المبالغ التي يمتلكها الاقتصاد في لحظة زمنية معينة، وهي تعبر عن مفهوم التخزين(stock).

وان الدخل هو (تدفق) إيراد متجدد يمكن الحصول عليه بشكل مستمر مع بقاء الثروة او الطاقة الإنتاجية على ما هي عليه.

مكونات الثروة والدخل

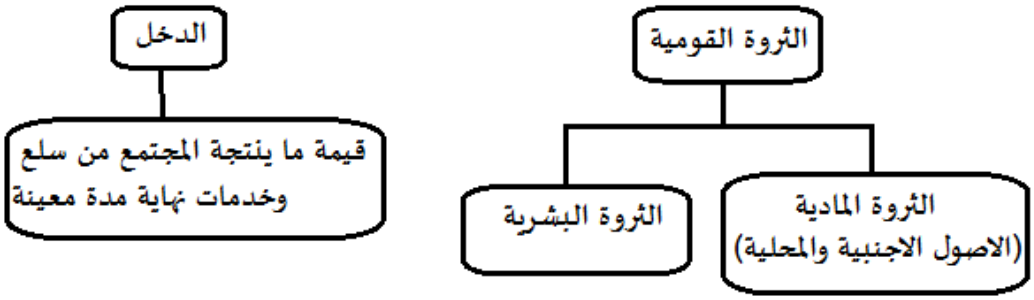

ان عملية إنتاج النفط الخام وتصديره للخارج ما هي إلا عملية تحويل الثروة في باطن الأرض إلى ثروة نقدية وخاصة الأصول المالية الأجنبية (الدولار) وعلى هذا الأساس لا تعد موارد النفط دخلاً بل هي ثمن بيع موجودات ناضبة، أي هي تسييل تدريجي لرأس المال لحين انتهائه، لا يكلف إنتاجه سوى الجهد المتمثل بعمليات استخراجها وتسويقها.

يترتب على اعتبار النفط مادة ناضبة التفرقة بين الريع الاقتصادي (Economic rent) و ريع النضوب(Resource Rent) أو ريع الندرة (Scarcity Rent)، فالمفهوم الشائع للريع الاقتصادي هو دفع مبلغ معين لمالك المورد الطبيعي لقاء السماح للغير باستخدامها بوصفها عنصراً من عناصر الإنتاج يتسم عرضها بعديم المرونة واهم عامل إنتاجي تنطبق عليه هذه الخصائص هو عائد عنصر الأرض، ففي حال استخدام الأرض لإغراض زراعية لا تنقص كميتها وإنما يدفع الريع بما يعوض انخفاض الخصوبة ومن اجل استغلال الخصوبة، وفي المدن يدفع الريع نتيجة استئجار الأرض بصورة مسكن او مصنع وغيرها، ويتوقف مقدار الريع المدفوع على موقع الأرض وحجمها، فكلما كانت الأرض في موقع جيد ومساحتها اكبر يدفع ريع أكثر. وعلى ذلك فالريع هو الدخل الذي تؤمنه ملكية مورد طبيعي ما، كالأرض والمناجم والموارد النفطية المستخرجة من الأرض، دون بذل أي مجهود او نشاط فهو نشاط غير إنتاجي ومن ثم لا يعد أصحاب الريع مساهمين بشكل فعال في النشاط الاقتصادي.

ويظهر الريع في النفط بشكل فوائض مالية قابلة للتحويل بالعملات الاجنبية وهي الفرق بين التكاليف الكلية لبرميل النفط(كتكاليف الإنتاج والنقل) وبين سعر بيع النفط. وتعد الدول النفطية دولاً ريعية كونها تحقق مداخيلها من تصدير مورد طبيعي إلى الأسواق العالمية، اي ان الريع الذي تحصل عليه ذو مصدر خارجي، ويعبر عن اقتصاد الدولة التي تعتمد بشكل رئيس على قطاع النفط (بالاقتصاد الريعي) وهو الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من إنتاج النفط (الغاز) المملوك للدولة ويعني مقدار الدخل غير المرتبط بدورة الإنتاج، وهو الاقتصاد الذي يعتمد على دخل لا يتم كسبة عن طريق الإنتاج والعمل. وحين تتلقى الحكومات موارد هائلة فان تفاؤلها يتجاوز حدود العقلانية بصدد الموارد في المستقبل.

مرتكزات السياسة النفطية Pillars of oil policy

ان من أهم المرتكزات الاقتصادية هي وضع سياسة نفطية فاعلة(لأسس والأهداف الرئيسية للسياسة النفطية الاستخراجية) حددها وزارة النفط من خلال ستراتيجية تسعى إلى تحقيق أهداف رئيسة هي[2]:

1- وضع سياسة نفطية وفق أسس متوازنة تحافظ على مصادر الثروة النفطية وتحقيق التطوير والاستغلال الأمثل للموارد بما يكفل تنمية إيرادات الدولة وزيادة دخلها.
2- الحصول على سعر عادل للنفط المصدر بما يفي بالالتزامات المالية للدولة وخطط التنمية.
3- تعزيز موقع الدولة النفطية في الأسواق الدولية وتقوية دوره في المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالمجال النفطي مثل منظمة أوبك او اوابك .
4- تامين احتياجات السوق المحلي من المشتقات النفطية والغاز.
5- تطوير الصناعة النفطية وفق أفضل السبل بما يكفل تنمية موارد الدولة وزيادة دخلها القومي. مع تعزيز الطاقة الإنتاجية ومنافذ التصدير .
6- تغير لوائح المحافظة على الثروة النفطية بين مدة واخرى حتى تتماشى مع المستجدات المحلية والدولية التي شهدها القطاع النفطي.

الاهداف قصيرة الامد هي:

1. تحسين كفاءة التشغيل في الحقول النفطية ومنشئآت الانتاج لتحقيق الاهداف الانتاجية.
2. العمل على تلبية الاحتياجات المحلية من الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية.
3. تحسين مستوى حماية الانابيب والمنشئات النفطية .

([2]) فاضل علي عثمان ،**نحو سياسة نفطية رشيدة وصناعة نفطية حديثة**، معهد العراق للطاقة ،2008 ،ص11 .

4. التعجيل في استكمال تنفيذ مشاريع الاعمار.
5. العمل على استكمال مشاريع القياس و السيطرة على اليابسة وفي البحر.
6. البدء في اصلاح الصناعة النفطية.

الاهداف متوسطة الامد

1. زيادة طاقة الانتاج والتصدير.
2. تحقيق زيادة ملموسة في الاحتياطيات المثبتة من النفط والغاز.
3. تعظيم استثمار الغاز والمباشرة في تصديره.